



الأشجار خارج الغابات

تشمل الأشجار خارج الغابات جميع الأشجار التي توجد على أراضي لا تعرف على أنها أراضي الغابات والأجام، أي الأشجار على الأراضي الزراعية وفي المناطق الحضرية ومناطق الاستيطان وعلى طول الطرق وفي نظم الزراعة المختلطة بالغابات، وفي الحدائق المنزلية، والبساتين، وفي الأسيجة الشجرية، وفي مصدات الرياح، والأشجار المتفرقة في المناظر الطبيعية وعلى المراعي وأراضي الرعي. وعلى مر العصور تطورت نظم قديمة للزراعة وتربية الحيوان ضمن الأشجار ومارسها المزارعون والرعاة.

أو في بعض الأراضي، واسترعت الاهتمام إلى الصعوبات التي تنطوي عليها عملية تقديرها. وكشفت الدراسة عن نقص المعلومات عن هذه الموارد على المستوى القطري، ولذا تساعد المنظمة البلدان الأعضاء في وضع أدوات ومنهجيات تقدير هذه الموارد وإقامة وتحسين نظم وشبكات المعلومات في هذا المجال.

ويرجع تعقيد وضع وتنفيذ سياسات متناسقة وإطارات من القوانين والمؤسسات، في جانب منه، إلى عدم التنسيق بين القطاعات المعنية (الزراعة والغابات والبيئة) وإلى الثغرات والتداخلات في أدوار المؤسسات ومسؤولياتها. وتقرير وجود فائدة من إقامة أشجار خارج الغابات وإدارة هذه الأشجار هو أمر يخص أصحاب المصلحة الذين لم يتعودوا على العمل سوياً. وعلى ذلك فإن المنظمة تدعم بقوة تحقيق التآزر والتكامل والتعاون على المستويات القطرية والدولية.

ويعتبر الترويج للأشجار خارج الغابات عنصراً استراتيجياً في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز مساهمة الغابات في التنمية وسبل المعيشة المستدامة. وتعمل المنظمة من خلال الأعمال الميدانية والمعمارية على ترويج الزراعة المختلطة بالغابات وغرس الأشجار من أجل إحياء الوسط الطبيعي ضمن أعمال إدارة المناطق الجبلية ومستجمعات المياه باعتبار ذلك عنصراً ضرورياً في الممارسات الزراعية الجيدة ضمن البرنامج الخاص للأمن الغذائي. وهناك عدة جماعات مشتركة بين المصالح تدعم هذا العمل، ومنها الجماعات التي تختص بالطاقة وبالتنوع

والحراجة غير المستدامة والتوسع الزراعي وتوسع المدن هي أسباب تدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع في أضعف المناطق. وإدماج الأشجار بطريقة مثالية في نظم استخدامات الأراضي هو الحل الذي يساهم بدرجة كبيرة في معالجة هذه التحديات. فالأشجار ضرورية في استعادة النطاق الطبيعي وإنتاجية التربة والأراضي الزراعية ومستجمعات المياه وللإبقاء على مسارات تصون التنوع البيولوجي في النباتات والحيوانات. وإدارة نظم التنوع الموجودة والمنتجات التي يمكن الحصول عليها (مثل الفواكه والنباتات الطبية وحطب الوقود والأخشاب) يمكن استخراج قيم اقتصادية كبيرة دون الإضرار بالاستدامة البيئية.

وجاء الاعتراف بأهمية تقييم دور الأشجار الواقعة خارج الغابات لأول مرة خلال اجتماع الخبراء المشترك بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا والمعني بتقدير الموارد الحرجية في العالم، وهو الاجتماع الذي عقد في كوتكا، فنلندا عام ١٩٩٣ (Kotka II). ومنذ ذلك الوقت، ومن خلال إنكاء الوعي بصورة مستمرة وإجراء الدراسات زادت المنظمة من إبراز أهمية الأشجار خارج الغابات ونفت الفكرة التي كانت سائدة والتي ترى أن الموارد الشجرية لا تهم سوى صغار المزارعين أو أنها لا تقدم سوى مساهمة محدودة في التنمية المستدامة للموارد الحرجية.

واستعرضت دراسة تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥ المعلومات المتوافرة عن هذه الأشجار في بعض البلدان

البيولوجي والسبيل العيش وبتوفير الأغذية للمدن وبمرض الإيدز والفيروس المسبب له.

الغابات الحضرية وشبه الحضرية

وجه الخبراء والمؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة للمدن في العقود الأخيرة اهتماما متزايدا إلى دور الأشجار والغابات في تخفيض تلوث الهواء، والاقتصاد في الطاقة، وتخفيض آثار الفيضانات وانهيارات الأراضي، وتحسين الظروف الصحية. ومن المتوقع حدوث زيادة سريعة في سكان المدن في البلدان النامية وفي بلدان مرحلة الانتقال بحلول عام ٢٠٢٥ وسوف يعيش الكثير من المستوطنين في ظروف سيئة ويواجهون انعدام الأمن الغذائي، ونقص مياه الشرب النظيفة، وعدم كفاية الطاقة للأغراض المنزلية وللدفئة، ونقص مواد البناء، وتلوث الهواء، وتصريف النفايات والصرف الصحي بصورة غير صحية.

وسوف يحدث ضرر كبير من التوسع العمراني، الشرعي وغير الشرعي، على جوانب التلال المعرضة للتعرية أو في مناطق المستنقعات والمناطق الساحلية. كما أن الحروب والنزاعات تؤدي إلى تدهور الغطاء الشجري في داخل المدن وخارجها. وعند عدم إدارة مستجمعات المياه والنطاق الطبيعي حول المدن إدارة سليمة تعاني المدن من زحف الغبار ونقص المياه والفيضانات وانهيارات الأراضي مما يعني تكاليف باهظة بسبب تدمير البنية الأساسية ووفاة البشر.

ووجود وسط حضري جميل يشجع دوائر الأعمال والاستثمار والعمالة وقيمة الملكية. فالمنتجات التي يمكن حصدها للاستهلاك المنزلي وفرص العمل والدخل التي تتولد من الغابات الحضرية كلها عوائد اقتصادية ملموسة. وعند انتخاب الأنواع بطريقة سليمة وإدارة الشبكات إدارة جيدة يمكن التحكم في الآثار السلبية مثل الأضرار التي تحدثها الجذور والرطوبة التي تساعد على انتشار الملاريا وظهور أوكار الجريمة.

وتشمل استراتيجية المنظمة بشأن الغابات الحضرية وشبه الحضرية تقديم المساعدات للبلدان الأعضاء، ولا سيما في البلدان النامية وبلدان مرحلة الانتقال، من أجل زيادة الوعي ووضع استراتيجيات وخطط عمل وتطبيق الممارسات الجيدة ودعم اتخاذ القرارات بطريقة لا مركزية وتشاركية وتشجيع التعاون بين البلدان وتنشيط إدخال الغابات الحضرية في جدول أعمال الأحداث الدولية. كما أن من المنتديات الاستراتيجية لتعزيز اتباع فهم متكامل بين مختلف القطاعات والمؤسسات تنظيم محافل قطرية ودولية مثل لقاءات مختاري المدن والسلطات البلدية وتنظيم ندوات للبحث والتطوير في مجال الغابات الحضرية والزراعة داخل المدن.



المساعدة الفنية

طلب الكثير من البلدان النامية مساعدات لإنشاء مزارع كبيرة وإدارة الغابات الطبيعية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لإنتاج حطب الوقود ومكافحة التعرية وحماية الموارد المائية ومكافحة زحف الرمال ومنع الفيضانات وترشيد المنافع البيئية والاقتصادية من الغابات. ويجري الآن وضع عدد من المشروعات في البلدان الأعضاء، مثل:

- إعداد استراتيجيات وخطط عمل لبلدان ومدن معينة مثل باماكو في مالي وبانغي في جمهورية وسط أفريقيا؛
- إدخال قضايا التحضر في الدراسات الحرجية الاستشرافية الإقليمية؛
- وضع سلسلة من ملخصات السياسات لتوفير خطوط توجيهية لوضع السياسات البلدية والقطرية بشأن الغابات الحضرية وشبه الحضرية؛
- المساعدة في جوانب القوانين والمؤسسات في تخضير المدن والغابات الحضرية وشبه الحضرية؛
- تحليل التفاعلات الحضرية/الريفية باستخدام أسلوب الخرائط المتكاملة للعرض والطلب على الوقود الخشبي (WISDOM)، كما حدث مثلاً في أفريقيا الشرقية وجنوب شرق آسيا.

الدعم البرامجي

تدعم نشاطات المنظمة تعزيز قدرات صانعي السياسات والمؤسسات القطرية على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة بالأشجار والغابات الحضرية وزيادة قيمتها. وعلى وجه الخصوص تعمل المنظمة على:

- ترويج المنافع الإنتاجية من الغابات الحضرية وشبه الحضرية، بما في ذلك نظم الزراعة المختلطة بالغابات في مناطق الزراعة داخل المدن وأشجار الشوارع والمتنزهات وأشجار المناطق السكنية والصناعية؛
- تطوير الممارسات الجيدة وبناء القدرات (مثل إعادة استخدام مياه الصرف، زراعة الأشجار، توفير الطاقة، تخطيط المدن)؛
- تنفيذ مناهج متكاملة للتنمية الحضرية، يكون من شأنها تنظيم الاستخدام المستدام لشبكات الغابات والأشجار بمراعاة خصائص التضاريس والنطاقات الطبيعية والنظام الإيكولوجي في البيئة الحضرية وشبه الحضرية؛
- إقامة شبكات إقليمية ودولية وتعاون بين البلدان المتقدمة والنامية لتسهيل تبادل المعارف والمعلومات عن الاستجابة لقضايا التنمية الحضرية وشبه الحضرية؛
- تنمية الغابات الحضرية للاستجابة لاحتياجات الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش وتخفيف حدة الفقر بما يتمشى مع التنمية المستدامة ويساهم في بلوغ أهداف الألفية؛
- الإدارة الرشيدة والمشاركة من الجمهور واتباع أسلوب اللامركزية.